الأمم المتحدة

DP/2002/5

Distr.: General
12 November 2001
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٢
٢٨ كانون الثاني/يناير - ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢، نيويورك
البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت
توصيات مجلس مراجعي الحسابات، ١٩٩٨-١٩٩٩

دعم عام

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩

تقرير مدير البرنامج

القضايا

في معرض إحاطته علما بهذا التقرير، قد يرغب المجلس التنفيذي أيضا في أن يحيط علما بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد أحرز تقدما كبيرا في تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقريره عن فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

١ - يقدم مدير البرنامج إلى المجلس التنفيذي، كدأبه في فترات السنتين السابقة، ووفقا لقراري الجمعية العامة ٢١١/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ (الفقرات ٩ و ١١ و ١٢) و ٢١٦/٤٨ باء المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ (الفقرة ٥)، التقرير الثاني عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، بشأن حسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ (A/56/66/Add.1).

071201 071201 01-63477 (A)
0163477

٢ - وقد أُعد هذا التقرير استجابة لقراري الجمعية العامة ٤٨/٢١٦ باء و ٥٢/٢١٢ باء، اللذين طلبت فيهما الجمعية العامة إلى الأمين العام والرؤساء التنفيذيين لمنظمات وبرامج الأمم المتحدة تزويد الجمعية العامة، في نفس الوقت الذي تسلم فيه توصيات مجلس مراجعي الحسابات إلى الجمعية العامة، عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، بردودهم وبيان التدابير التي ستتخذ لتنفيذ تلك التوصيات، مع جداول زمنية ملائمة.

٣ - ويحتوي مرفق هذه الوثيقة على استكمال للإجراءات التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن التوصيات التي لم تنفذ بعد المشار إليها في رسالة مؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١، موجهة من رئيس مجلس مراجعي الحسابات إلى الجمعية العامة يحيل بها تقرير المجلس عن تنفيذ توصياته (A/56/132). والإشارات إلى الفقرات الواردة في المرفق مأخوذة من الوثيقة A/55/5/Add.1، المعنونة 'برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات'. وقد قدم مدير البرنامج استكمالا لرد البرنامج الإنمائي بشأن كل توصية، فضلا عن الحالة فيما يتعلق بأي إجراء متابعة، والموعد المستهدف للإنجاز حين إعداد هذه الوثيقة. ويَسرُّ مدير البرنامج الإفادة بأنه قد أحرز بالفعل تقدم في معظم المجالات، وأنه يجري بذل الجهود لتناول القضايا القليلة التي ما زالت معلَّقة.

المرفق

التوصية الواردة في الفقرة ١٠ (أ) - ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يكفل قيامه على نحو منتظم بمتابعة تقارير مراجعة الحسابات المعلقة كافة، وتركيز جهوده على البلدان التي توجد فيها أعلى مستويات التنفيذ الوطني.

التعليق - يشجع المجلس البرنامج الإنمائي على مواصلة جهوده لتحسين عمليات المراقبة الكفيلة بضمان المساءلة، لا سيما متابعة تقارير مراجعة الحسابات المعلقة.

استكمال: يرصد البرنامج الإنمائي على نحو دقيق، حالة التنفيذ الوطني وتقارير مراجعة حسابات المنظمات غير الحكومية. وقد أرسلت رسائل تذكيرية متكررة إلى المكاتب القطرية التي لا تقدم تقارير مراجعة الحسابات في حينها. ويقوم مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء أيضا بإعداد رسائل تقييم، تتناول بإيجاز أداء المكتب القطري فيما يتعلق بإدارة التنفيذ الوطني وعملية مراجعة حسابات المنظمات غير الحكومية. وتشمل معايير الأداء: تقديم تقارير مراجعة الحسابات في حينها؛ وتقارير عن نفقات موقعة من الوكالة المسؤولة عن التنفيذ ومراجع الحسابات؛ ومدى ملاءمة خطة مراجعة الحسابات، ومدى ملاءمة نطاق مراجعة الحسابات؛ ومدى ملاءمة خطة عمل البرنامج القطري لتناول استنتاجات وتوصيات مراجعة الحسابات. وتُعطى درجات لكل مكتب قطري وتُبلغ هذه الدرجات إلى الإدارة العليا.

وفي نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، كان البرنامج الإنمائي قد تسلم ١ ٥٦١ تقريرا من تقارير مراجعة الحسابات المقرر أصلا تقديمها وعددها ١ ٧٦١. وقد قدمت الأغلبية العظمى من البلدان التي تزيد نفقاتها على ٥ ملايين دولار، كل تقارير مراجعة الحسابات المقرر تقديمها أو ما يقرب من ذلك. وثمة بلد واحد، وهو بلد يمر بظروف خاصة، لم يقدم أي تقارير. وبالإضافة إلى ذلك، فهناك خمسة بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لا يزال يتعين عليها تقديم العديد من تقارير مراجعة الحسابات. ومع ذلك، ففي كل الحالات تقريبا، يتولى مراجعة حسابات المشاريع مراجعو حسابات من مؤسسات مالية دولية، وسيحصل البرنامج الإنمائي على تقارير المراجعة فور الانتهاء منها.

التوصية الواردة في الفقرة ١٠ (ز) - ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يطالب جميع المكاتب القطرية بتقصي احتمالات الموافقة على عقود خدمات مشتركة مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، كوسيلة لتحقيق الوفورات النقدية وإتاحة الكفاءات الإدارية الممكنة.

التعليق – يعتزم البرنامج الإنمائي العمل بنشاط مع الفريق العامل المشترك بين الوكالات، بشأن تنفيذ وإدارة عقود الخدمات المشتركة.

استكمال: يعمل البرنامج الإنمائي بنشاط مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، لا سيما تلك التي تمثل جزءا من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، من أجل تنفيذ المبادئ التوجيهية للجنة التنسيق الإدارية بشأن الخدمات المشتركة على المستوى القطري. ويجري تنظيم حلقة عمل في كلية تدريب الموظفين في تورينو، التابعة لمنظمة العمل الدولية، وذلك في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١. وقد دعيت ثمانية بلدان مختارة للمشاركة في هذه الحلقة، التي ستساعد على تعزيز المبادرات المتعلقة بالخدمات المشتركة داخل منظومة الأمم المتحدة. ومن سياسة البرنامج الإنمائي، الدخول في عقود بشأن الخدمات المشتركة مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، حيثما يكون ذلك عمليا وفعالا من حيث التكلفة.

التوصية الواردة في الفقرة ١٠ (ي) – ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يستحدث نظاما أكثر اتساما بالطابع الرسمي لرصد أداء الموردين.

التعليق – أبلغ البرنامج الإنمائي المجلس أنه سيضفي الصفة الرسمية على الممارسات التي يتبعها في عملية الرصد بهدف جمع معلومات عن أداء الموردين.

استكمال: لقد أدمج الآن تقييم أداء الموردين هذا في دليل البرنامج الإنمائي للمشتريات الذي صدر مؤخرا.

التوصية الواردة في الفقرة ١٠ (ك) – ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يجري تحليلا للتكاليف والفوائد لتقدير الوفورات التي من المرجح أن تتحقق من اتباع سياسة للمشتريات مراعية للبيئة.

التعليق – يعتزم البرنامج الإنمائي إجراء تحليل للتكاليف والفوائد، فيما يتعلق برسم سياسة شراء مراعية للبيئة.

استكمال: أتم البرنامج الإنمائي دراسة غير رسمية للأصناف التي يستخدمها المستعمل العادي مثل الحواسيب والسيارات، واللوازم والمعدات المكتبية لتحديد ما لإدراج مواصفات بيئية من أثر على التكلفة. والنتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أن الفروق في التكلفة لا تذكر، وبالتالي، فقد أدرجت اشتراطات بيئية كمعيار في المواصفات.

التوصية الواردة في الفقرة ١٠ (ل) – ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يتابع التوصيات الواردة في تقرير عام ١٩٩٨، بشأن استخدام الطاقة والآثار البيئية فيما يتعلق بالمبنيين FF و DC-1.

التعليق – تعالج هذه المسائل في مشاريع التعديلات التحديثية المقرر تنفيذها في المبنيين.

استكمال: يقوم حاليا بتنفيذ التعديلات التحديثية المتعلقة بالطاقة في المبنى FF شركة Carrier. وقد وقّع البرنامج الإنمائي عقدا مع شركة خدمات الطاقة هذه، وقد قامت الشركة بتقييم شامل للطاقة في المبنى، لتحديد حجم الوفورات المتوقعة من تخفيض استخدام الطاقة في المبنى. وسينجز مشروع التعديلات التحديثية في الربع الأول من عام ٢٠٠٢.

التوصية الواردة في الفقرة ١٠ (م) – ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يحسِّن رصد استعمال الورق في جميع الشعب، وأن يحدد هدفا لتقليل هذا الاستعمال، وأن يضع معايير لاستعمال آلات الطباعة وآلات الاستنساخ، تكفل على سبيل المثال، أن يكون الوضع الأساسي لتشغيل كافة الآلات على أساس الطباعة على وجهي الورق.

التعليق – وضعت خطة العمل وهي قيد التنفيذ.

استكمال: يشترط أن تكون جميع المقتنيات الجديدة من الآلات الطابعة قادرة على الطباعة على وجهي الورق، ويعمل البرنامج الإنمائي على توحيد الآلات الطابعة وتبديل ما لا يتسم منها بكفاءة استخدام الطاقة. وقد أيدت اللجنة الاستشارية المعنية بالمشتريات هذه التدابير.

التوصية الواردة في الفقرة ١٠ (ف) – عدم إعداد أي خطط مشاريعية إلا على أساس تمويل ملتزم به.

التعليق – يعتزم البرنامج الإنمائي رصد ميزانيات المشاريع لكفالة تطبيق المادة ١١١-١ (د) من النظام المالي.

استكمال: ما زالت السياسة التي يتبعها البرنامج الإنمائي تقتضي ألا يرد في وثائق المشاريع إلا الأموال المتاحة في إطار الحدود العليا للالتزامات الخاصة بالفترة التخطيطية الجارية. ويتبع البرنامج الإنمائي نظاما ينبه الإدارة العليا على الفور عندما يتجاوز مكتب ما سلطة الموافقة المخولة له. ويجري إعداد قوائم تجميعية شهرية.

وسيقوم فريق الرقابة برصد هذه المسألة من خلال إجراء استعراضات عشوائية للمشاريع. وتشمل هذه الاستعراضات العشوائية مراجعة موافقات ميزانية المشاريع على أساس الموارد غير الملتزم بها المتاحة للمكتب القائم بالموافقة وقت توقيع وثيقة المشروع.

التوصية الواردة في الفقرة ١٠ (ص) - ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يضمن احتواء جميع المشاريع على مؤشرات أو أهداف للأداء قابلة للتقدير والقياس، وقياس تقدم المشروع إزاء هذه المعايير؛ وأن يكفل اضطلاع المكاتب القطرية برصد وتقييم منتظمين وفقا للمبادئ التوجيهية للبرنامج الإنمائي.

التعليق - يتوقع البرنامج الإنمائي إعداد ونشر صكوك جديدة للبرمجة لتناول هذه التوصية في عام ٢٠٠١.

استكمال: يتضمن دليل البرمجة للبرنامج الإنمائي بالفعل توجيهات للبرامج القطرية بشأن العناصر الواردة في هذه التوصية. ومع ذلك، فإنه بعد الأخذ بالنُهج المستندة إلى النتائج وإضفاء الصبغة المؤسسية عليها في المنظمة، يجري حاليا وضع صكوك برمجة منقحة للبرنامج الإنمائي تشمل أهدافا ومؤشرات للنتائج قابلة للقياس وتسعى إلى تحقيق تساوق في هذا الصدد بين جميع وثائق البرامج، من إطار التعاون القطري إلى وثائق فرادى المشاريع. ومن المتوقع أن تكون الصكوك المنقحة جاهزة للإصدار في نهاية عام ٢٠٠١. وذلك سيجعل البرنامج الإنمائي في مركز الريادة في مجال تقنيات الإدارة القائمة على النتائج.

ويباشر مهمة مراقبة ممارسات الرصد والتقييم للمكاتب القطرية كل من المكاتب الإقليمية، من خلال زيارات الرصد القطرية العادية، ومكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء، الذي يضطلع بتقييم أداء المكاتب القطرية من خلال عمليات مراجعة حسابات الإدارة. وبالإضافة إلى ذلك، يرصد مكتب التقييم البيانات المتعلقة بمدى امتثال تقييم المكتب القطري ويقدم إحاطات دورية للإدارة العليا للبرنامج الإنمائي. وإلى جانب المتابعة غير الرسمية، تُرسل رسائل تذكيرية ربع سنوية إلى المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية بشأن التقييمات القادمة والتقييمات التي لم تنجز بعد.

التوصية الواردة في الفقرة ١٠ (ق) - ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يطالب مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء بأن يكفل حصول كل موظف من الموظفين على التدريب الكافي لضمان احتفاظ المنظمة بما لديها من كفاءة تقنية.

التعليق – يعمل المكتب حاليا على وضع خطط طويلة الأمد للتعلم والتدريب وتنمية القدرات لكل موظف من الموظفين.

استكمال: تعد الخطط السنوية للتدريب وتنمية القدرات كجزء من عملية تقييم الأداء السنوية. وسيتم وضع هذه الخطط الطويلة الأجل بعد أن تنتهي فرقة عمل مراجعة الحسابات الداخلية من عملها. وتقوم فرقة العمل هذه التي أنشأها مدير البرنامج، باستعراض نطاق ونهج عمليات مراجعة الحسابات الداخلية؛ وسيكون لذلك أثر مباشر على احتياجات موظفي مراجعة الحسابات الداخلية من التدريب وتنمية القدرات. وستتناول الخطط الطويلة الأجل الاحتياجات الشاملة لمكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء فضلا عن الاحتياجات الفردية.

التوصية الواردة في الفقرة ١٠ (ش) – ينبغي مطالبة مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء بتوثيق النظم والضوابط الرئيسية والاحتفاظ بالمعلومات في الملفات بصفة دائمة لتيسير عمليات مراجعة الحسابات اللاحقة.

التعليق – قَبِل البرنامج الإنمائي هذه التوصية وهو بصدد تنفيذها.

استكمال: لقد تم تحديد النظم الرئيسية ويحتفظ بوثائق النظم في الملفات بصفة دائمة لتسهيل عمليات مراجعة الحسابات اللاحقة. وتشمل التحسينات الأخرى المعتزم إدخالها تحسين الروابط بالمعلومات المتاحة إلكترونيا على شبكة إنترانت البرنامج الإنمائي.

التوصية الواردة في الفقرة ٤١ – ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يطالب الممثلين المقيمين بالتصديق على دقة نتائج الجرد السنوي للمكاتب القطرية ورصدها لكفالة استلامها كاملة؛ كما يوصي المجلس بأن يستعرض البرنامج جرد المقر ويكفل تقديمه تقييمات واقعية لجميع المعدات، وبأن يكثف البرنامج جهوده لوضع نظام مناسب لمراقبة الجرد.

التعليق – قَبِل البرنامج هذه التوصية وهو بصدد تنفيذها.

استكمال – نفَّذ البرنامج هذه التوصية وصدَّق على أن نتائج الجرد السنوي الآتية من المكاتب القطرية قد تحسنت تحسنا كبيرا. وفيما يتعلق ببرامجيات مراقبة الجرد فقد صححت الأخطاء المتبقية في نظام الجرد الحالي؛ غير أن البرنامج الإنمائي قد خلص إلى أنه سيكون من الأكفأ إدخال نظام جديد لمراقبة الجرد على ضوء الارتقاءات المتحققة في مجال تكنولوجيا المعلومات. ويعتزم البرنامج الإنمائي إدخال هذا النظام مع بداية عام ٢٠٠٢.

التوصية الواردة في الفقرة ٤٢ – ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يكمل استعراض السُلف المقدمة إلى الحكومات وأن يشطب جميع المبالغ الضرورية.

التعليق – قَبِل البرنامج الإنمائي هذه التوصية وهو بصدد تنفيذها.

استكمال: يواصل البرنامج الإنمائي استعراض جميع المبالغ المستحقة القبض التي لم تسدد بعد، بما في ذلك السلف التي قدمت للحكومات و لم تسدد بعد وسيشرع في شطبها في عام ٢٠٠٢.

التوصية الواردة في الفقرة ٩٧ – ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يقيِّم أداءه فيما يتعلق بالوقت الذي يستغرقه منح العقود، وبأن يضع جداول زمنية لكل عنصر من عناصر عملية الشراء ويرصد الأداء على أساس تلك الجداول الزمنية.

التعليق – قَبِل البرنامج الإنمائي هذه التوصية وهو بصدد تنفيذها.

استكمال: لرصد هذا الأداء، أصدر البرنامج الإنمائي مؤخرا دليل المشتريات، الذي يحدد الخطوات المختلفة اللازم اتخاذها للاضطلاع بكل عملية مشتريات. وستختلف عملية الرصد باختلاف درجة تعقُّد عمليات الشراء المضطلع بها.

التوصية الواردة في الفقرة ١٧٤ – ينبغي أن يكفل مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء تغطية أشمل لمنطقة أوروبا ورابطة الدول المستقلة خلال فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، لا سيما في ظل تزايد عدد هذه المكاتب القطرية في السنوات الأخيرة.

التعليق – قَبِل البرنامج الإنمائي هذه التوصية وهو بصدد تنفيذها.

استكمال: لقد نفذت هذه التوصية. ولزيادة مستوى تغطية منطقة أوروبا ورابطة الدول المستقلة، بدأ المكتب بالفعل عملية الحصول على موارد تعاقدية (عقود لأنشطة محددة المدة). وقد أكمل المكتب عمليات مراجعة حسابات الإدارة في أربعة مكاتب قطرية على الأقل في تلك المنطقة.

التوصية الواردة في الفقرة ١٧٧ – ينبغي لمكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء القيام باستعراضات رسمية ومستقلة لتحديد مدى فعالية تنفيذ الإدارة لخطط العمل المتعلقة بالتقييم الذاتي المنظم.

التعليق – يرحب المجلس بالمبادرات التي يتخذها مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء لتقييم تنفيذ خطط العمل المتعلقة بالتقييم الذاتي المنظم، وهو سيواصل رصد التطورات الجديدة في هذا الشأن.

استكمال: المطلوب الآن من المكاتب التي اضطلعت بعمليات تقييم ذاتي منظم أن تقدم خطط عمل إلى مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء؛ ويرسل طلب لاستكمال المعلومات بعد مرور ستة أشهر على دورة التقييم الذاتي المنظم. وقد بدأ استخدام نظام التعقُّب في نيسان/أبريل ٢٠٠١. وكان من المقرر إجراء استعراض مستقل، ولكنه لم يضطلع به نتيجة لوجود أولويات أخرى تتعلق بالمكاتب القطرية. وربما يضطلع بذلك الاستعراض في المستقبل.

التوصية الواردة في الفقرة ١٨٦ – ينبغي لمكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء أن يضع نظاما يحدد بشكل سليم التكلفة الكاملة لكل ناتج على حده.

التعليق – أبلغ مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء المجلس أنه أعد ورقة مفاهيمية للنظر في نماذج بديلة لتحديد التكلفة، وأنه سيطبق أحدا منها. وعلى الرغم من ترحيب المجلس بمثل هذه المبادرات، فإنه لا يزال يشعر بالقلق إزاء التعليقات التي أبداها البرنامج الإنمائي والتي مفادها أن الموارد المتعلقة بتقديم الخدمات قد تخفض، وهو يشجع البرنامج الإنمائي على إدارة نموذج تحديد التكلفة بطريقة لا تترك سوى أدنى أثر ممكن على تقديم الخدمات.

استكمال: يشارك مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء في وضع نموذج لتحديد التكلفة استنادا إلى النشاط، يقوم بإعداده مكتب الشؤون الإدارية. وقد جمعت البيانات الأساسية ومن المتوقع أن يبدأ استخدام النموذج على النحو الكامل في عام ٢٠٠٢. وسيتم استعراض النموذج ومقارنته بنموذج بديل أبسط يستند إلى خيارات تقوم على سجل الزمن المستغرق.